الاجتماع العالمي بشأن التعليم لعام 2018

إعلان بروكسل

نحن، الوزراءَ ورؤساءَ الوفود الآخرين، وممثلي المنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني ومهنة التدريس والشباب والقطاع الخاص، اجتمعنا في بروكسل، من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وإذ نشير إلى وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"[i]، وإعلان إنشيون لعام 2015، وإطار العمل الخاص بالتعليم بحلول عام 2030، ونستند إلى استعراض التقدم المحرز منذ اعتماد جدول أعمال التعليم حتى عام 2030، والمشاورات الإقليمية بشأن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، التي أجريت في عام 2018[ii]، وكذلك المداولات التي أجريت في هذا الاجتماع العالمي بشأن التعليم، ندعو إلى تعزيز العمل الجماعي من أجل تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، "**ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع**".

وإذ نلاحظ أننا **لسنا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030**، رغم إحراز بعض التقدم على الصعيد العالمي، نوافق على الرسائل الرئيسية التالية الموجهة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 والجمعية العامة للأمم المتحدة:

الرسائل الرئيسية

- نعيد تأكيد الحق في التعليم الجيد والشامل للجميع والدور الأساسي للتعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة والتعليم العالي والبحث باعتبارها محركات رئيسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وندعو إلى تعزيز العمل الجماعي بشأن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في إطار جدول أعمال التعليم حتى عام 2030.
- نلتزم بالقضاء على الأمية عن طريق التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين.
- نلتزم بسنِّ وتعزيز تشريعات وتدابير للسياسة العامة ونهجٍ استراتيجيةٍ لجعل نظم التعليم والتدريب أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع "لا يتخلف أحد عن ركبها"، بما في ذلك في سياق الأزمات التي يطول أمدها وحالات الطوارئ الإنسانية.
- ندعو إلى الالتزام بإدماج المهاجرين والنازحين واللاجئين في نظم التعليم والتدريب لدينا وتسهيل الاعتراف بمؤهلاتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم، بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.
- نلتزم بتعليم وتدريب جيدين يستجيبان للاعتبارات الجنسانية من أجل تمكين جميع النساء والفتيات.
- نلتزم بتعزيز التعليم من أجل المواطنة العالمية ومن أجل التنمية المستدامة لتعزيز قيم احترام الحياة والكرامة والتنوع الثقافي والمساهمة في التماسك الاجتماعي والديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية وتحسين المساءلة عن التعليم باعتباره منفعة عامة.

- نلتزم بنظم تعليم وتدريب منفتحة ومرنة ومتجاوبة تدعم تنمية طائفة واسعة من المعارف والمهارات والكفاءات، من الطفولة المبكرة إلى مرحلة البلوغ، للمساهمة في بناء مجتمعات مستدامة وسلمية وشاملة للجميع وعادلة، ومزاولة عمل لائق في أسواق العمل المتغيرة بسرعة.
- ندعو إلى ضمان التطوير المهني الأولي والمستمر ذي الصلة والممول من القطاع العام، وضمان عمليات التوظيف الملائمة، وظروف العمل اللائقة، والاستقلالية المهنية ومسارات الحياة المهنية للمدرسين والمربين والمدربين وقادة المدارس.
- ندعو إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية وزيادة التعاون والتضامن والمعونة على الصعيد الدولي لتحسين الجودة والإنصاف والإدماج في مجال التعليم، مع إيلاء الأولوية في رصد الموارد لمن هم في أمس الحاجة إليها، بما في ذلك في سياقات الأزمات التي يطول أمدها.

1 - **نلاحظ أنه رغم بعض التقدم المحرز، على الصعيد العالمي، فإننا لسنا على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030**. إذ لا يزال ثمة 750 مليون شاب وبالغ لا يحسنون القراءة والكتابة، ثلثاهم من النساء، و262 مليون طفل وشاب لم يلتحقوا بالمدارس. ومما يبعث على القلق أيضاً، أن 617 مليون شخص، أو 58٪ من الأطفال والمراهقين، لا يستطيعون القراءة وإنجاز الرياضيات الأساسية، وجزء كبير منهم التحق بالمدارس. ونصف الأطفال الذين هم في سن ما قبل المدرسة لم يلتحقوا ببرامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، على الرغم من أهميتها بالنسبة للصحة والإنصاف والتعلم المستقبلي. ولا يكمّل التعليم الثانوي إلا نصف المراهقين والشباب، ولا يتجاوز معدل من يكملون التعليم الثانوي 18٪ في البلدان ذات الدخل المنخفض – و1٪ من أفقر الفتيات.

2 - **نعيد تأكيد الأهمية العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهمية التعليم المحورية في بلوغ جميع أهداف التنمية المستدامة**. وإذ نلاحظ الروابط القائمة بين التعليم والأهداف والتي يجري استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019، والهدف 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة) والهدف 13 (الإجراءات المتعلقة بالمناخ) والهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، في إطار موضوع "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، **ندعو المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، والحكومات إلى اتخاذ جميع التدابير لتعزيز التقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، بإدراج التعليم، على جميع المستويات والسياقات، باعتباره أمراً أساسياً لتحقيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030**.

3 - وإذ نلاحظ أن الإدماج والإنصاف في التعليم والتدريب ومن خلالهما أمر حيوي لضمان خطة قائمة على إحداث تحول، **نعيد تأكيد الحق في التعليم الآمن والجيد والتعلم مدى الحياة**، على أساس مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للجميع. **ونلتزم كذلك بسياق إستراتيجي وتشريعات وسياسات مراعية للاعتبارات الثقافية لجعل نظمنا التعليمية والتدريبية أكثر إنصافاً وشمولاً للجميع "لا يتخلف أحد عن ركبها"**. وهذا ما يتطلب حصول جميع الأطفال والشباب على الجيد من فرص تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم، وتشجيع إتاحة سنة واحدة على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي المجاني والإلزامي، وإكمال 12 سنة من التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والجيد والممول من القطاع العام، على أن تكون تسع سنوات منه على الأقل إلزامية. كما يتطلب تعزيز فرص الوصول إلى التعليم ما بعد

الثانوي، بما في ذلك التعليم التقني والمهني، والتعليم الإضافي والعالي، بما في ذلك التعليم الجامعي، المتاح للجميع. وستولى عناية خاصة لمن هم عرضة لحالات الضعف، وللأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية، والأقليات العرقية، والفقراء، والنساء والفتيات، والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين، سواء نتيجة للنزاعات أو للكوارث الطبيعية.

4 - **ونؤكد من جديد أن التعليم مهنة وأن المدرسين وقادة المدارس والمربين والمدربين يقومون جميعاً بدور حيوي في الاضطلاع بمسؤوليتنا الجماعية لإعداد الأجيال المقبلة.** وبناءً عليه، ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم والموارد للتطوير المهني الأولي والمستمر ذي الصلة، وللسياسات الفعالة والكفؤة، وعمليات التوظيف والنشر الملائمة، وتوفير ظروف العمل اللائقة، وفرص تبادل المعلومات عن الممارسات الواعدة، والاستقلال المهني ومسارات الحياة المهنية للمدرسين. كما ندعو إلى اتخاذ تدابير لمنع تناقص المدرسين لضمان وجود قوة تدريس متحمسة ومدعومة وذات مهارات عالية ومؤهلة ومزودة بما يكفي من الموارد وأسباب التمكين. **كما نلتزم بتقييم مدرسينا ورفع مكانتهم والعمل على إشراكهم، هُمْ ومنظماتهم ومؤسساتهم، في وضع سياسة التعليم ورصدها وتقييمها.**

5 - وإننا إذ نبرز أن محو الأمية، بما في ذلك محو الأمية الوظيفية، لا يزال يمثل تحدياً كبيراً، **نؤكد من جديد التزامنا بالقضاء على الأمية من خلال** التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين وضمان الإتاحة العادلة لفرص محو الأمية الرقمية، وكذلك محو الأمية في مجال الإعلام والمعلومات باعتباره سلسلة متواصلة من مستويات الكفاءة من منظور التعلم مدى الحياة.

6 - ويؤثر التعليم على تطلعات المهاجرين واللاجئين والنازحين ومعتقداتهم ومواقفهم وإحساسهم بالانتماء إلى المجتمعات المضيفة. كما يساعد الاستثمار في إدماج المهاجرين والنازحين في النظم التعليمية للمجتمعات المضيفة على فهم ومحاربة القوالب النمطية والتمييز وتعزيز تماسك المجتمعات. ويعد الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي للاجئين والمهاجرين عن طريق الاتفاقيات الإقليمية لليونسكو، والآليات الأخرى من قبيل جواز سفر المؤهلات الأوروبي للاجئين، أدوات مهمة لتلبية تطلعات الأفراد ومفيدة لكل من البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء. و**نسلم بضرورة إدماج المهاجرين والنازحين والعائدين وطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية في نظمنا التعليمية والتدريبية وتيسير الاعتراف بمؤهلاتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم،** مع مراعاة السياق الوطني والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

7 - وللتغيرات الاجتماعية والسياسية والبيئية والاقتصادية، وكذلك الابتكارات التكنولوجية المتسارعة، آثار عميقة على نظم التعليم والتدريب. **وبناء عليه، نلتزم بدعم توفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع لضمان الكفاءات الضرورية للتطور الشخصي والعمل اللائق والتنمية المستدامة، مع إيلاء العناية لتغير المناخ والتكيف والتخفيف.** وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات التعليمية تزويد الأطفال والشباب والمتعلمين البالغين بالكفاءات اللازمة لكي يكونوا مواطنين نشطين في مجتمعات ديمقراطية ومستدامة. وهذا ما يشمل بذل جهود لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة وأنماط الحياة المستدامة، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتربية الجنسية الشاملة المراعية للأعمار، والتربية البدنية والرياضة، والتعليم باللغة الأصلية، والسلام واللاعنف، والمواطنة العالمية والمشاركة النشطة، وتقدير التنوع الثقافي، والتعددية اللغوية، والحوار بين الثقافات، والتضامن، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وتسامحاً وشمولاً. وهذا ما يتطلب، في جملة أمور، الاهتمام بأصول التدريس، والمناهج الدراسية، ومواد التدريس والتعلم، والتقييمات، والتدريب

الأولي للمدرسين، والتطوير المهني المستمر.

8 - **ونبرز الدور الهام للتعليم العالي** والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين على أساس التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين **وأهمية الآليات الإقليمية والوطنية في الاعتراف بالتعليم العالي والمؤهلات المهنية**. ونسلّم أيضاً بأهمية المهارات المكتسبة من خلال التعليم والتعلم غير النظامين وغير الرسميين.

9 - ونعيد تأكيد حق الأطفال والشباب في التعلم في بيئة خالية من العنف. فوجود بيئة تعليمية آمنة وخالية من التسلط والعنف، بما في ذلك العنف الجنساني، أمر بالغ الأهمية في تحسين النواتج التعليمية والاجتماعية. **ونلتزم بالتصدي للمضايقة والعنف بجميع أشكالهما في المؤسسات التعليمية.**

10- وللهجمات على التعليم والتدريب تأثير ضار – بما يقترن بها من احتمال زيادة انقطاع التلاميذ عن الدراسة وتناقص المدرسين، مما يؤدي إلى إغلاق المدارس والجامعات لفترات طويلة، ويضعف جودة التعليم ويتسبب في ضرر مادي ونفسي. وفي هذا الصدد، **نعيد تأكيد ضرورة حماية التعليم وجميع منشآته ومؤسساته من الهجمات والاستخدام العسكري، وحث أطراف النزاعات المسلحة على عدم استخدام المدارس والجامعات في الجهود العسكرية.**

11- نحث على الالتزام بالمعايير الدولية المتمثلة في تخصيص ما لا يقل عن 4 إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي و/أو ما لا يقل عن 15 إلى 20٪ من إجمالي الإنفاق العام للتعليم. ونؤكد من جديد ضرورة ضمان توزيع أكثر كفاءة وعدالة للموارد وتحسين المساءلة في الإنفاق بما في ذلك عن طريق التشريعات. وبناء عليه، **ندعو إلى تعزيز** تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك عن طريق الإصلاح الضريبي، وتدابير مكافحة الفساد وتعقب التدفقات المالية غير المشروعة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية. **وندعو كذلك إلى زيادة حجم المعونة الدولية وإمكانية التنبؤ بها** من أجل بلوغ المستوى القياسي المحدد في 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، بمشاركة فعلية للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات الخيرية لتعزيز التعليم العام، مع تخصيص حصة أكبر من المعونة للبلدان الأشد احتياجاً. وينبغي أن يولي التمويل الأولوية لموارد تحسين نوعية التعليم والنواتج الاجتماعية بطريقة منصفة وشاملة وفقاً لاحتياجات البلدان وأولوياتها.

12- وإذ نقر بأن المجتمع الدولي قد تبنى إطار الرصد الجديد، الذي يدعو إلى تنويع مصادر بيانات التعليم والتدريب والاستعراض الجاري للتقدم المحرز عن طريق العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية المتفق عليها، **نلتزم بتعزيز رصد الإدماج والإنصاف والجودة.** وهذا ما يشمل ترشيد نظم حوكمة التعليم واستخدام المؤشرات القائمة وضمان توفير المزيد من البيانات المصنفة من أجل تحسين تعقب أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس والعرق واللغة والدخل ووضع الإعاقة ووضع الهجرة والموقع الجغرافي. وإذ ندرك قيمة البيانات الضخمة والمخاطر المرتبطة بها، **نشدد على أهمية حماية البيانات الشخصية** للمتعلمين والمدرسين.

13- ونلتزم بدعم المشاركة الهادفة للشباب والطلاب والمدرسين وقادة المدارس ومؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية والمنظمات التي تمثلهم، وكذلك المجتمعات المحلية والآباء والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في جميع المراحل، من التخطيط إلى رصد التقدم المحرز في ضمان الحق في تعليم جيد للجميع. وفي هذا الصدد، **نلتزم بتعزيز قدرات السلطات العامة وأصحاب المصلحة، لرصد وتقييم الإنصاف والجودة في التعليم والتدريب وضمان زيادة الشفافية في الإبلاغ لأغراض**

المساءلة العامة.

14- **نلتزم بتعزيز آليات التنسيق والتنفيذ الوطنية والإقليمية بشأن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التعاون والتضامن** والشراكات على الصعيد الدولي من خلال التعلم من خبرات بعضنا البعض وتطوير مبادرات مشتركة تضمن التكامل والتآزر في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهدافنا والتزاماتنا المشتركة.

15- **نعيد تأكيد أن التعليم منفعة عامة ومسؤولية عامة، وحق أساسي من حقوق الإنسان وركيزة مهمة لضمان تحقيق الذات وإعمال الحقوق الأخرى الضرورية للسلام والتنمية المستدامة.** وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأساسية عن إعمال الحق في التعليم، والقيام بدور مركزي باعتبارها مُؤتَمَنَة على الإدارة الفعالة والمنصفة والكفؤة للتعليم العام المتاح للجميع وعلى تمويله.

16- وينبغي المضي قدماً بالرسائل والالتزامات الواردة في هذا البيان الختامي إلى جانب التقرير المزمع تقديمه للفريق السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 تحت رعاية اللجنة التوجيهية المعنية بهدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم حتى عام 2030. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد الدور الرائد لليونسكو في التنسيق بشأن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذه ورصده.

---

[i] الأمم المتحدة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf
الجمعية العامة للأمم المتحدة (توزيع 25 كانون الثاني/يناير 2018) A/Res/72/222. قرار اعتمدته الجمعية العامة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 [بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/420/Add.7)]. التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/72/222&Lang=A

[ii] المؤتمر الرفيع المستوى للبلدان الأفريقية بشأن التعليم (نيروبي، كينيا، 25-27 نيسان/أبريل 2018)؛ ومشاورة منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 (بانكوك، تايلاند، 12-14 تموز/يوليو 2018) ؛ والمؤتمر الوزاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كوتشابامبا، بوليفيا، 25-26 تموز/يوليو 2018)؛ ومشاورة أوروبا وأمريكا الشمالية بشأن جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 (ستراسبورغ، فرنسا/مجلس أوروبا، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018)، والمشاورة العربية بشأن جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 (عمّان، 4-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2018).